

في العدل والوعد والوعيد

<?xml encoding="UTF-8?">



الطاعة : فعل يعرض العبد لعوض مع التعظيم ، ويسمى ذلك العوض المقارن " ثوابا " .

والمعصية : فعل يفضي إلى عوض يقارن الاستخفاف ، ويسمى ذلك " عقابا " .

والعبد مخلوق على أنه يقدر على اكتساب كلي الطرفين ، وإلى ذلك أشار بقوله تعالى : (وهديناه النجدين) [الآية (10) من سورة البلد (90)] طريق الخير وطريق الشر .

ولو لم يقدر على ذلك ، لما أمره الله تعالى ولا نهاه ، كما أنه لم يأمره بتغيير هيئاته ، وألوانه ، وأشكاله ، التي لا يقدر الإنسان على تغييرها .

وإذا ثبت هذا ، فالعبد معرض بالطاعات والتكاليف العقلية والشرعية ، لعوض مقارن للتعظيم ، وهو " الثواب " .

وهذا هو الذي بينا أن العبد مخلوق له ، وهو أنه خلق لا لانتفاع الخالق ، بل لانتفاع الخلق .

وكلما كان النفع أجل وأجمل ، دل على أن فاعله أجود وأكمل .

وأجل المنافع أن تكون دائمة لا تزول .

ولما ثبت - قطعا - أن هذه الدار ليست بدار الخلود ، ثبت أن دار الخلود غير هذه ، وهي دار الآخرة .

فعلم أن هناك بقاء لا فناء معه ، وعلمنا لا جهل معه ، ولذة لا نفرة معها ، وعزا لا ذل معه .

ولما لم تصل إلى تفاصيل ما قلناه عقول البشر ، شرحه الشرع بالجنة ، والحدود ، والقصور ، والنهار ، والأشجار والأثمار .

وكل من فوت [على] نفسه هذه الدرجات ، بقي في دركات الهلاك ، وهي مقابلات ما قلناه ، من الفناء ، والجهل ،

والنفرة ، والذل .

وشرح جميع ذلك السمع بالجحيم ، والحميم ، والعقاب ، والعذاب الأليم ، والعقارب ، والحيات ، والنيران ، واللظى ، أعاذنا الله - تعالى - منها .

ولما كان الخلق في باب التكليف على درجتين : مطيع ، وعاص ، كان العدل أن يبني دارين : جنة ونار .

والمطيع : إما أن يكون في الغاية القصوى ، وهو الذي يطيع ولا يعصي ، كالملائكة ، والأنبياء ، والأئمة - على الصحيح من المذهب - .

وإما أن يطيع ويعصي ، كسائر المسلمين ، من المجرمين .

وإما أن يعصي ولا يطيع ، كالشياطين ، والكفرة .

و [لما] كانت الطاعة ضربين : علمي ، وعملي ، كان العوض في معرضها :

والعلمي دائم ، كمعرفة الله - تعالى - ومعرفة رسوله ، والأئمة ، ومعرفة الشرائع ، فثوابه دائم .

والعملي منقطع ، كالصلاة والصدقة ، فعوضه منقطع .

والمعصية - أيضا ضربان : اعتقادي ، وعملي :

فالاعتقادي عقابه دائم ، كالشرك بالله ، وتكذيب حجج الله من الأنبياء والأئمة .

والعملي عقابه منقطع ، كلطمة اليتيم ، وترك الصلاة ، والزنا ، والرياء ، وتفصيل ذلك مما أورده الشرع .

[المعاد وشؤونه]

ولما كان لا بد من إيصال الثواب والعقاب إلى مستحقهما ، ولا يصح ذلك إلا بالحرش والنشر ، وجب الحرش للعباد.

ولما كان عدله يقتضي أن لا يؤاخذ أحدا على غفلة ، فلا بد من حساب يعلمهم الله أن ذلك جزاء أعمالهم .

ولما كانت الأعمال تتفاضل ، ولا يمكن معرفة ذلك إلا بتعديل وتسوية ، فلا بد من الميزان .

ولا بد من أن تكون مثبتة في كتاب لتقرأ كل نفس كتابها ، كما قال : (. . . كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا . . .)

[الآية (14) من سورة الإسراء (17)] فالكتاب حق .

وإذا ثبت بالسمع أن القبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر النيران ، فلا بد من أن يشعر ذلك حتى لا

يكون عبثا .

وإذا كان النبي صادقاً مصدقاً ، وأخبر بشفاعته للأمة ، وجب تصديقه ، لأننا صدقناه على الجملة ، فمتى لم نصدق
في هذه القضية بطل ما أثبتناه – أولاً – من تصديقه عليه وآله الصلاة والسلام .

ولما كان الناس فريقين : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، فلا بد من طريق لكل فريق ، وذلك هو الصراط ،
الذي وصف بأنه أدق من الشعر .

[و] في هذه الدار له نظير ، وهو الطريقة الوسطى التي هي واسطة بين الإفراط والتفريط .

فمتى عبر السالك هذا الصراط – الذي هو بين التفريط والإفراط – عبر ذلك الصراط ، كالبرق الخاطف .

ومتى كان هيهنا في الطريق عاثراً يكون هناك كذلك.

كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يموت المرء على ما عاش عليه ، ويحشر على ما مات عليه .

ثبتنا الله تعالى بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وأقامنا على الصراط المستقيم ، إنه رؤوف رحيم .